

## مخالفات ابن عصفور لنحاة القرن الثاني الهجري في كتابه (شرح الجمل) دراسة نحوية

كلية التربية الأصمعي / جامعة ديالى

م.م. محمد بشير حسن

مدخل:

يسلط هذا البحث، أو هذه الدراسة المصغرة الضوء على واحدٍ من مظان الإرث النحوي العربي، ألا وهو كتاب ابن عصفور (شرح الجمل)، متناولا فيه مخالفات ابن عصفور لمن سبقه من النحويين، ولعل اختيار هذا الكتاب دون غيره جاء لأسباب أهمها، تلك الأحكام التي كان يطلقها على الكثير من الآراء، كقوله: (فاسد، خطأ، غلط...)، ومما لفت انتباهي أنه يُخطئ أو يغلط أبا عمرو بن العلاء، ويونس والخليل، وهؤلاء نحاة الجيل الأول الذين كان لهم الفضل الكبير في تعويد النحو على ما نراه اليوم.

وقد حاولت في بحثي المتواضع هذا أن أهتم بتعليقات ابن عصفور ومخالفاته، بعد أن أعرض المسألة على عدد من النحاة كي يتضح الأمر أكثر، وبعد ذلك أركز على كلام ابن عصفور، وأحاول أن أوازن بينه وبين من سبقه في بعض التعليقات والآراء، أهي آراء تعود لابن عصفور، أم هي لنحاة سبقوه.

وبعد ذلك أحاول أن أجد تفسيراً لبعض الأحكام التي تصدر عنه، أهي حكام موضوعية؟ أم ليست موضوعية؟ هل استندت على أساس علمي أم لم تستند؟ وقد قسمت بحثي هذا على مبحثين، الأول منهما هو: (منهج البحث النحوي عند ابن عصفور)، والمبحث الثاني هو: (الدراسة النحوية).

وقد اخترت أربعة مواضع خالف فيها ابن عصفور نحاة القرن الثاني الهجري، ورتبتها بحسب أسبقية وفاتهم، وأشرت إلى باقي المواضع في المبحث الأول؛ لأنني لا أستطيع أن أذكرها لكثرتها وهي:

- ١- مخالفته لعيسى بن عمر (ت ١٠٥ هـ) في صرف الاسم المشترك بين الاسم والفعل.
- ٢- مخالفته لأبي عمر بن العلاء (ت ١٥٠ هـ) في تابع المنادى المعطوف بالواو والمقترن بالألف واللام.
- ٣- مخالفته ليونس بن حبيب (ت ١٠٥ هـ) في (لكن) المخففة.
- مخالفته الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ) في (إيّاك).

المبحث الأول

منهج البحث النحوي عند ابن عصفور

وصل إلينا من مؤلفات ابن عصفور مجموعة من الكتب في النحو، هي : (المقرب) و( شرح جمل الزجاجي) و(مُثل المقرب) الذي عدّه محققه من ضمن كتاب المقرب، وقد ظهرت شخصيته العلمية، واستقلاله اللغوي في شرحه لجمل الزجاجي أكثر مما هو عليه في المقرب، فالمقرب ضمّ مواضيع صوتية وصرفية ونحوية، لكنّه لم يكن موعلاً في ذكر الآراء والإختلافات، بل كان كتاباً واضحاً سهلاً مختصراً، ولعل السبب في ذلك أنّه ألفه للمتعلمين، فلم يطنّب ويتسع فيه كما هو الحال في كتابه شرح جمل الزجاجي؛ لذلك وقع الاختيار على كتابه (شرح الجمل) دون (المقرب)؛ لذا فإننا استقيننا نسبة الآراء ومخالفته للنحاة والتعليقات والأحكام من كتابه شرح الجمل؛ لذا فإننا سنُعنى بهذا الكتاب أكثر من غيره.

وابن عصفور عالم من علماء الأندلس، تميّز من بين معاصريه بمؤلفاته وآرائه المتناثرة في ثنايا الكتب التي جاءت في مؤلفات معاصريه أو الذين تلوّه. أما سبب اختيار ابن عصفور كتاب (الجمل في النحو) للزجاجي (تـ ٣٣ هـ)، فلأنّه كتاب استأثر إهتمام النحاة والمشتغلين بعلم العربية في ذلك الحين؛ لذلك جاءت شروح عديدة لهذا الكتاب، منها شرح ابن عصفور.

والمطلع في شرح ابن عصفور لا يجده شرحاً لكتاب حسب، بل ينظر إليه على أنّه مؤلّفاً مستقلاً بذاته؛ لأنّ ابن عصفور لا يورد عبارة الزجاجي ثمّ يشرحها كما جرت العادة عند شراح المتون؛ بل إنّه اكتفى بإيراد كلام الزجاجي في الأبواب الثلاثة الأولى، وأهمله في باقي أبواب الكتاب. (١)

أما ترتيب الأبواب النحوية عند ابن عصفور فكان تبعاً لترتيب الزجاجي لكتاب الجمل، أي إنّه التزم في ترتيبه لأبواب النحو بحسب ترتيب الزجاجي؛ لذلك بدأ بباب الإعراب والفاعل والمفعول... إلخ، ويبدو أنّ هذا الترتيب نابع من تأثر الزجاجي بنظرية العامل. (٢)

ويبدو أنّ ابن عصفور كان حريصاً على شرح المادة النحوية شرحاً وافياً؛ لذلك فإنّه احتاج إلى الإطالة والشرح الكثير وإيراد الآراء على وجوهها؛ لذلك فإنّ عبارته كانت أوسع وأشمل من عبارة الزجاجي، ولذلك احتاج أن يُقسم هذه الأبواب إلى فصول ويعرض ما لديه، وما أحسن تقسيماته وعرضه للمادة النحوية في كتبه، وقد شهد له بذلك غير واحد من الذين تلوّه. (٣)

يقول الدكتور صاحب أبو جناح محقق كتاب شرح الجمل: ((وقد عمدنا إلى وضع فواصل بين ما نعتقد أنّه فصول تنطوي عليها أبواب الكتاب ليتنبه القارئ إلى الأقسام المختلفة التي يتضمّن كل باب من أبواب الكتاب، وتتبين أمامه صورة هذه التقسيمات جلية واضحة)). ( )

ومما يلفت النظر في مؤلفات ابن عصفور عنايته الكبيرة والفائقة بالحدود والتعريفات، (٥) فهو حريص على أن يبدأ بتعريف للباب الذي يريد الحديث عنه، وهو لا يكتفي بالتعريف الاصطلاحي؛ بل يتعداه إلى المعنى اللغوي، كما فعل في عدد من الأبواب، مثل باب أقسام المتعدي، والترخيم وغيرها من الأبواب.

وهو يعترض أحياناً على بعض الحدود ويصفها بأوصاف، مثل (فاسد)، ويوضح فيما بعد أصول الحدود، أو أصل الحد النحوي ومن ذلك مثلاً حديثه عن حدّ الاسم، وإعتراضه على حدّ الزجاجة، إذ قال: ((قوله: فالاسم ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً أو دخل عليه حرف من حروف الجر، بيّن قصده بذلك أن يحدّ الاسم؛ لأنّ الاسم مفرد والمفرد لا يعرف إلا بالحد، وهذا الحد الذي حدّ به الاسم فاسد، لأنّه ليس يجمع، ومكن شرط الحد أن يكون جامعاً لأنواع المحدود حتى لا يشذ فيها شيء مانعاً لما هو من غير الحدود أن يختلط بالمحدود)).(٦)

أما عرضه للمادة الصوتية والصرفية والنحوية؛ فقد اتسم باليسر والسهولة واللغة المفهومة الخالية من الكلمات الغريبة، أو الركيكة التي تحتاج إلى تفسير؛ ولربما أسلوبه الجميل الذي يتصف بالسلاسة والوضوح وسهولة المآخذ هو الذي ميّزه عن النحاة في زمنه، كما أنّه لفت أنظار من كانوا في عصره، وشهد له بذلك غير واحد من كبار النحاة في عصره والذين تلوّه.(٧)

وقد نهج ابن عصفور هذا النهج في كتبه كي تكون مؤلفاته في متناول جميع الشرائح في المجتمع الذي كان يعيشه، كي يتسنى أن يفيد من كتابه جميع الناس، فكتابه لم يؤلف لطلابه فقط، أو لشريحة العلماء في زمنه، بل لجميع شرائح مجتمعه.

وقد كان ابن عصفور يعرض المادة اللغوية بعد أن يُقدم تعريفاً جامعاً مانعاً للباب الذي هو بصدد الحديث عنه، وبعد أن يبدأ بمقدمة توضح ما في هذا الباب من خطوط عريضة عن الموضوع يشرع بذكر تقسيمات الموضوع، ولربما يلجأ أحياناً إلى أن يسأل ثم يجيب عن السؤال ويستمر بالسؤال والجواب حتى يتأكد أنّه أوصل الفكرة إلى ذهن القارئ، وأحياناً يميل إلى أسلوب جدلي منطقي، من ذلك قوله:

((ويترتب على قوله: أقسام الكلام ثلاثة أسئلة:

الأول: ما الدليل على أنّ هذه الثلاثة خاصة؟ بل لعلها أزيد.

الثاني: كيف قال: اسم وفعل وحرف، فأفرد وإنما أقسام الكلام، الأسماء والأفعال والحروف كلها.

الثالث: لم خص بمجيئه لمعنى الحرف، والاسم والفعل قد جاء لمعنى؟.

والجواب عن الأول: أن تقول: اللفظ الذي يكون جزء الكلام لا يخلو من أن يدل على معنى أو لا يدل، وباطل الا يدل على معنى أصلاً، فإن ذلك عبث، فإن دلّ فأما يدل على معنى في نفسه.

والجواب الثاني: إنّه أراد بالاسم معقوله، وبالفعل معقوله، وكذلك الحرف ومعقول كل واحد منهما أمر مفرد، فأوقع عليه لفظاً مفرداً...والجواب الثالث: إنّه احترز بقوله: وحرف جاء لمعنى، من الحرف الذي لم يجئ لمعنى (وهو حرف التهجي)).( )

أما ردوده وتعليقاته فمنها ما يرجع إلى نحاة سابقين له، ومنها ما يعود إليه، وهذه التعليقات ربما نقلها واعتنى بها النحاة الذين تلو ابن عصفور كأبي حيان الأندلسي، لا سيما في كتابه إرتشاف الضرب، وابن هشام والسيوطي، وهذا لا يقتصر على النحاة الذين تلو ابن عصفور، بل حتى الذين عاصروه كابن مالك.(٩)

ولابن عصفور آراء انفرد بها عن غيره، حتى أنّ الذين أتوا بعده عندما يذكرون الآراء في مسألة معينة، ويذكرون مذاهب النحاة، يعثون ابن عصفور مذهباً، من ذلك ما جاء عند أبي حيان أنّ في (لكنّ) المخففة خمسة مذاهب: (١٠)

المذهب الأول: أنّها ليست بحرف عطف، وهو مذهب يونس.  
المذهب الثاني: أنّها حرف عطف، وهو مذهب أكثر النحويين - كما ورد - ومنهم الفارسي.  
المذهب الثالث: أنّها عاطفة بنفسها، ولا بد في العطف بها من الواو قبلها، والواو زائدة قبلها إذا عطف، وهو اختيار ابن عصفور.  
المذهب الرابع: أنّ العطف بها، والواو أنت بالخيار من أن تأتي بها أو لا تأتي بها، وهو مذهب ابن كيسان.

ومن ذلك ما نقله الأزهرى بقوله: ((فصل والأصح جواز تعدد الخبر لفظاً ومعنى لمبتدأ واحد لأنّ الخبر كالنعت فيجوز تعدده، وإلى ذلك أشار الناظم، بقوله: وأخبروا باتنين أو بأكثر عن واحد ... سواء اتفقا إفراد أو جملة واختلفاً، فالأول نحو: زيد شاعر، أي ناظم، كاتب أي ناثر، يعني أنّه ينظم الكلام وينثره، والثاني نحو: زيد قام ضحك، والثالث: زيد قاعد ضحك، والمانع لجواز التعدد كابن عصفور، يدّعي تقدير هو للثاني من الخبرين، أو يدّعي أنّه، أي المبتدأ جامع للصفتين الشعر والكتابة لا الأخبار بكل منهما، على إفراده لوجود التعدد لفظاً ومعنى نصّ على ذلك ابن عصفور في المقرب وشرحي الجمل)). (١١)

أما منهجه في المخالفات فيبدو أنّ ابن عصفور كانت له مخالفات وآراء وتعليقات في مواضيع عديدة في المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، ولا سبيل إلى تحديد هذه المخالفات لكثرتها في كتبه، وخصوصاً شرح الجمل، والآراء المخالف لها تقسم على قسمين:

١- آراء تعود إلى نحاة القرن الثاني الهجري، كأبي عمرو بن العلاء ويونس وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه والكسائي وغيرهم.

٢- آراء تعود إلى نحاة مابعد القرن الثاني الهجري كالمبرد والزجاجي وغيرهم من النحاة إلى عصره.

وما يهمننا بالدراسة النوع الأول؛ لأنّ النحو تتعدّد على أيدي نحاة القرن الثاني الهجري، وظهرت معالمه، ومن أتى بعدهم لم يضيف شيئاً سوى التعليل والتفسير والتأويل وهنا تكمن أهمية البحث؛ بل تكمن أهمية ابن عصفور كونه عالمًا يورد آراء لنحاة عصر التقعيد ويتناولها بالدرس والتحليل ثمّ يخلص إلى حكم معين.

ولنا أن نورد المسائل النحوية التي خالف فيها نحاة عصر التقعيد، وقد أحصيتها فكانت على النحو الآتي:

١- مخالفته لعيسى بن عمر (ت ١٠٠ هـ) في منع صرف المشترك بين الاسم والفعل.  
٢- مخالفته لعيسى أيضاً في صرف الاسم الاعجمي الثلاثي محرك الوسط وساكنه.  
٣- مخالفته لأبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٠ هـ) في تابع المنادى المعطوف بالواو والمقترن بالألف واللام.

- مخالفته ليونس بن حبيب (ت ١٠٠ هـ) في (وحده).

- مخالفته ليونس في (لبيك) وأخواتها.

٦- مخالفته ليونس في مجئ الحال بحكم النكرة في نحو: (أرسلها العراك).

- ٧- مخالفته ليونس في (لكن) المخففة.  
 - مخالفته الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) في (إياك).  
 ٩- مخالفته لأبي زيد الأنصاري (ت ٢١٥هـ) في ادخال الألف واللام على جزأي العدد المركب (الأول والثاني).  
 وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ أبا زيد الأنصاري هو من نحاة القرن الثاني الهجري، وهو أحد شيوخ سيبويه الذين أخذ عنهم، وله رواية في كتاب سيبويه، لذلك أدخلته في المواضيع المخالف لها ابن عصفور.  
 ١٠- مخالفته لسيبويه في رافع المبتدأ والخبر.  
 ١١- مخالفته للكسائي في إعمال اسم الفاعل في الزمن الماضي.  
 ١٢- مخالفته للكسائي في العطف على اللفظ أو الموضع في (إنّ زيداً وعمراً قائمان)، و (إنّك وعمراً ذاهبان).  
 ١٣- مخالفته للكسائي في عدّ اسم كان ضمير الشأن وخبرها (قائماً) و (زيداً) مرفوع بـ (قائم)، في نحو (كان قائماً زيداً).  
 ١- مخالفته لعلي بن المبارك الأحمر (١٢) (ت ١٩هـ) في الفصل بين (رُبّ) وما تعمل فيه بالقسم.  
 وكان منهج ابن عصفور في ذلك بأن يعرض المسألة ويذكر جميع الآراء في هذه المسألة، وبعد ذلك يصدر حكماً معيناً على هذه المسألة، ولغته التي يتكلم بها في أثناء عرضه لمسألة ما تتسم بالوضوح والسهولة، إلا أنّ ابن عصفور كان قاسياً في إصدار بعض الأحكام فما لا يعجبه من الآراء، أو يخالفه يصفه بأوصاف مثل (فاسد، خطأ، غلط، باطل... الخ)، وقد تكررت هذه الأحكام كثيراً في أثناء حديثه على الكثير من المسائل النحوية، وهذه أحكام قاسية من ابن عصفور وخصوصاً على نحاة كان لهم الفضل في تقعيد علوم اللغة، وإطلاقه هذه الأحكام على نحاة عصر التقعيد وتصريحه بها تدل على جرأته العلمية التي غابت عن كثير ممن عاصروه من النحويين.  
 ولنا أن نتساءل أهو موضوعي في إطلاق هذه الأحكام؟ أم غير موضوعي؟  
 وفي الحقيقة أن ابن عصفور لم يكن موضوعياً في مواطن معينة، وإثما كان تعصباً منه لمذهب معين، أو وجهة معينة يراها هو، فابن عصفور بصري المذهب، وشديد النزعة لمذهبه؛ لذا نجده في مواطن كثيرة يتكلم بضمير الجمع، ويستعمل المصطلحات ( وعندنا)، (أصحابنا) وغيرها من المصطلحات، ونجده أحياناً يشير إلى مذهبه صراحة من ذلك قوله: ((وخالفنا أهل الكوفة)) (١٣)  
 وابن عصفور شديد التعصب لسيبويه وآرائه؛ لذلك نجده يُخطئ بعض الآراء التي خالفها سيبويه، حتى ولو كان المخالف له من نحاة القرن الثاني الهجري، كأبي عمرو بن العلاء مثلاً عندما خالفه في مسألة تابع المنادى المعطوف بحرف والمقترن بـ (أل) في (يا زيدُ والعاقِلُ) إذ حكم على رأي النصب في (العاقل) بـ (الغلط والخطأ)، وهو رأي يعود إلى أبي عمرو، وأختار الرفع في (العاقل)، وهو مذهب سيبويه والخليل. (١)  
 ومن الجدير بالذكر أنّ ابن عصفور خالف الخليل وهو رأس المدرسة البصرية وحكم على رأيه بالشذوذ والقلّة، واعترض على سماع الخليل فيما استند إليه في مسألة (إياك) (١٥)

ولربما في مخالفته للخليل جاء متابعًا لسيبويه في هذه المسألة؛ إذ خالف سيبويه أستاذه الخليل في (إيالك)، وقد اختلف ابن عصفور مع سيبويه في موضع واحد - فيما اطلعت عليه - وهو حينما وافق سيبويه مذهب الكوفيين في رافع المبتدأ والخبر. وأحياناً تكون مخالفته موضوعية ومستندة إلى أدلة قوية وحجج مقنعة حين تكون المسألة موضوعية البحث ويختلف فيها باتفاق معظم النحويين. وعلى الرغم مما تقدم فإن ابن عصفور له أهمية كبيرة، ومكانة متميزة من بين نحاة عصره، وقد أغنى المكتبة النحوية بمؤلفات متميزة أفاد منها طلاب العربية إلى يومنا هذا فرحمه الله وطيب ثراه.

## المبحث الثاني

### الدراسة النحوية

يتناول هذا المبحث جملة من المسائل النحوية التي خالف فيها ابن عصفور نحاة القرن الثاني الهجري، مبرزين ذلك بالدرس والتحليل والنقد على نحو يظهر الفكر النحوي عند ابن عصفور في جانب مخالفاته النحوية من خلال تلك المسائل بعد عرضها على جملة من آراء النحاة وما قالوا فيها، وقد جاء ترتيبها على أساس سنوات وفيات النحاة السابق فاللاحق، وهي على النحو الآتي:

### مخالفته لعيسى بن عمر (ن) ١ هـ) في صرف الاسم المشترك بين الاسم والفعل

إذا كان الاسم مشتركاً بين الاسم والفعل، فإن عيسى بن عمر يمنع من الصرف أي: إذا سُمي رجل بـ (يضرب) فإنه يُمنع من الصرف عند عيسى بن عمر. (١٦)

واستدل عيسى بن عمر بقول سحيم بن وثيل: (١٧)

أنا ابن جَلا وطلّاع الثنايا متى أضع العمامة تعرقوني

فالشاهد (جلا) جاء ههنا غير منصرف؛ لأنّه منقول من الفعل. أما ابن عصفور فقد فسّد قول عيسى بن عمر ورأى أنّه لا شاهد في البيت السابق؛ لأنّه يحتمل تأويلين:

الأول: أن يكون صفةً لمحذوف، وتقديره: أنا ابن رجلٍ جلا. الثاني: أن يكون (( في جلا ضمير وحكيت الجملة، وهي الأولى فكأنّه قال: أنا ابن رجلٍ يقال له: جلا، مثل تأبط شرا)). (١)

ويُخالف عيسى بن عمر في مذهبه هذا كل من أبي عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب والخليل وسيبويه. (١٩)

ولعل هذا التأويل يعود إلى سيبويه الذي ردّ قول عيسى بن عمر، وحجته في ذلك أنّه مخالف لقول العرب، واستدل سيبويه بسماعه للعرب أنّهم يقولون: كعسباً إذا سُمي به رجل، إذ قال

سيبويه: ((ولا نراه على قول عيسى، ولكنه على الحكاية... كأثه قال: أنا ابن الذي يُقال له : (جلا)).(٢٠)

أما ابن مالك (ت٦٧٢هـ) فإنه ذكر هذه المسألة، وذكر آراء النحاة فيها، وهو يوافق سيبويه بقوله: ((فانتصر من خالف عيسى بن عمر)).(٢١) وممن ذكر هذه المسألة الشيخ خالد الأزهرى (ت٩٠٥هـ)، وذكر (جلا) من باب المحكيات، وأنَّ في (جلا) ضميراً مستتراً تقديره هو، و(جلا) وفاعله جملة محكية. والتوجيه الآخر أن يكون(جلا) ليس بعلم؛ بل جملة (جلا) هي صفة لمحذوف، وهي في موضع خفض أي: (ابن رجل جلا الأمور).

ولكنَّ الأزهرى يتحفظ على هذين التوجيهين، ففي الأول يرى أنَّ الأصل ألا يستتر الضمير، فالأصل - كما هو معلوم - ظهور الفاعل لا استتاره؛ لذلك قال النحاة: عدم التقدير أولى من التقدير.

وتحفظه على التوجيه الثاني أنه لو صحَّ أن تكون (جلا) صفة لمحذوف لصحَّ تقدير (من) أو (في)، وهنا لا يصح أن نقول: أنا ابن رجلٍ من جلا، أو في جلا،(٢٢) ويبدو أنَّ الأزهرى هو الوحيد الذي وافق عيسى بن عمر فيما ذهب إليه.

وبعد الذي تقدّم في هذه المسألة يتبين لنا أنَّ ابن عصفور نسب توجيهها إلى سيبويه في ردِّ كلام عيسى بن عمر، وهذا نابع من أمانته ونزاهته، ولم يكتفِ بذلك بل ذكر رأياً آخر لردِّ كلام عيسى بن عمر، وهو أن (جلا) صفة لمحذوف وتقديره: أنا ابن رجلٍ جلا، وهو بذلك يختلف عن الذين سبقوه أو عاصروه فجُلُّ الذين ذكروا هذا الموضوع ذكروا كلاماً لسيبويه ولم يزيّدوا عليه أي أنَّ عرضهم لهذه المسألة وصفيّاً، أي لا يتجاوزوا وصف المسألة وما جاء فيها من آراء؛ إلا أنَّ ابن عصفور يورد المسألة ومن ثمَّ يناقشها بعد ن يعرضها عرضاً مفصلاً ويخلص إلى حكم معين، قد تكون عبارة قاسية كنقده لمذهب عيسى بن عمر بقوله: ((والدليل على فساد مذهب عيسى بن عمر...)).(٢٣)

مخالفته لأبي عمرو بن العلاء(ت ١٥٥هـ) في تابع المنادى المعطوف بالواو والمقترن بالألف واللام

مذهب أبي عمرو بن العلاء أنَّ تابع المنادى المقترن بالألف واللام) والمعطوف بحرف نسق في قولنا: (يا زيدُ والغلامُ) جواز الرفع والنصب في(والغلام)، ولكنَّ أبا عمرو بن العلاء يختار النصب (٢) وهو مذهب يونس بن حبيب وعيسى بن عمر وأبي عمرو الجرمي.(٢٥)

وابن عصفور نسب هذا الرأي إلى أبي عمرو بن العلاء ولم ينسبه إلى الباقيين. وقد خالف ابن عصفور هذا الرأي وخطأه وأبطله؛ وذلك بقوله: ((وأما المبرد فيبطل مذهبه بالذي بطل به مذهب أبي عمرو)).(٢٦) وابن عصفور يرجح الرفع في (والغلام)، وهو مذهب الخليل وسيبويه.

ويعلل الخليل اختياره الرفع في نعت المنادى في قولنا: (يا زيدُ والنضرُ) أنه الأكثر في كلام العرب إذ قال: ((فأكثر ما رأيناهم يقولون: يا زيدُ والنضرُ)).(٢٧)

واستدل أيضًا بقراءة عبد الرحمن بن هرمز (الأعرج) (٢): ﴿يَا جِبَالَ أُوَيْي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾ (سبأ ١٠) برفع (الطير)، وذكر أن الرفع هو القياس. (٢٩)  
 أما الفراء (ت ٢٠٧هـ) فقد تحدث عن تابع المنادى المعروف بـ(أل) من خلال حديثه عن ﴿وَالطَّيْرَ﴾  
 في الآية الكريمة الأنفة الذكر، ويعلل النصب في تابع المنادى بأمرين:

الأول: أن النصب يكون بفعل الفعل المحذوف، والتقدير: وسخرنا له الطير.  
 الثاني: أنه منصوب بالنداء، أي أن ﴿وَالطَّيْرَ﴾ محمول على ((يا عمرو والصلت أقبلا، نصبت الصلت؛ لأنه إنما يُدعى بـ (أيها) فإذا فقدتها كان كالمعدول عن جهته فنصب))، (٣٠)  
 كما أنه يرى جواز الرفع في (والطير) عطفًا على أوبي أنت. (٣١)  
 أما المبرد (ك ٢هـ) فإنه يرجح النصب في تابع المنادى المعروف بـ(أل) وهو بذلك يوافق أبا عمرو، إذ قال: ((وكلا القولين حسنٌ والنصب عندي حسنٌ على قراءة الناس)). (٣٢)  
 وقد نسب كلٌ من ابن السراج (ت ٣١٦هـ) وابن يعيش (ت ٦هـ) (٣٣) رأيًا إلى المبرد، وهو أن المبرد يختار الرفع في (يا زيدٌ والحارثُ)، والنصب في (يا زيدٌ والرجلُ)، وذلك لأن المبرد يُفروق فيما بين الجملتين، ويعلل ذلك ابن يعيش بقوله: ((إنَّ (الحارثُ) و(حارثًا) علما وليس في الألف واللام معنى سوى ما كان قبل دخولهما، والألف واللام في (الرجل) قد أفادت معنى وهو معاقبة الإضافة، فلما كان الواجب في الإضافة النصب كان المختار، والوجه مع الألف واللام النصب أيضًا لأنَّهما بمنزلة الإضافة)). (٣)  
 وفي حقيقة الأمر لم أجد رأي المبرد هذا في كتابه فيما اطّلت عليه، (٣٥) وإن صحَّ نسبة هذا الرأي إلى المبرد يتضح لنا أنه يتجاهل الألف واللام في (والحارثُ)، وكأنَّها غير موجودة؛ لأنَّ حارثًا هو معرف أصلا وهو علم؛ لذا أجاز (يا زيدٌ والحارثُ).  
 أما في (يا زيدٌ والرجلُ)، فإنَّ الألف واللام في (الرجل) جاءت لمعاقبة الإضافة، أو أن الألف واللام في (الرجل) بمنزلة المضاف والمضاف إليه.  
 وهذا كلام فيه تكلف وتأويل بعيد عن الحقيقة، فكيف يتجاهل الألف واللام في (والحارثُ)؟ وكيف تكون الألف واللام في (الرجل) بمعاقبة الإضافة؟  
 أما الزجاج (ت ٣١٦هـ) فإنه تكلم على هذه المسألة في حديثه عن الآية الكريمة: ﴿يَا جِبَالَ أُوَيْي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾، إذ يعلل النصب في تابع المنادى ﴿وَالطَّيْرَ﴾ بالأوجه التي ذكرها الفراء، ويزيد عليه رأياً هو أن النصب في ﴿وَالطَّيْرَ﴾ على أن الواو بمعنى (مع)، والنصب على أنه مفعول معه، فيكون التقدير: أوبي معه، ومع الطير (٣٦) ويصح ذلك على قولهم: (يا زيدٌ والنصر)، وتقديره: مع النصر.

ومن النحاة المتأخرين الذين ناقشوا هذه المسألة الشيخ خالد الأزهرى، الذي ضعّف رأي الخليل وسيبويه، وهو أن الرفع على التبعية في قولنا: (يا زيدٌ والعاقلُ)، ويرى أن الخلاص من هذا الخلاف أو الإشكال يكون بحسب التوجيه الآتي:  
 المنادى (زيدٌ) هو نائب فاعل في المعنى، وأن تابعه (العاقل) محمول عليه بالتبعية. (٣٧)  
 ويبدو أن كلام الأزهرى فيه بُعدٌ عن الحقيقة؛ لأنه عقد المسألة أكثر مما هي عليه.

ولنا أن نتساءل كيف يكون المنادى نائب فاعل؟ ونائب الفاعل يتطلب أن يُسبق بفعلٍ مبني للمجهول؛ وإذا ما قدرنا حرف النداء بمعنى أدعو، أو أنادي فهي أفعال ليست مبنية للمجهول؛ لذا فإنَّ تأويل الأزهري فيه بُعدٌ وتعقيد.

وبعد هذا العرض الموجز للآراء نعود إلى أبي عمرو بن العلاء ومن معه، إذ يرى أبو عمرو بن العلاء فيما نقله عنه تلميذه أبو عبيدة (ت ٢١٠ هـ) أنَّ النصب على تقدير فعل محذوف، والتقدير: سخرنا له الطير. (٣) وبهذا التوجيه تنتفي المسألة المشككة، وينتفي معها كلام ابن عصفور.

ومن حُجج الذين أختاروا النصب في (يا زيدُ والرجلُ) و(يا زيدُ والنضْرُ)، أنَّ (الرجلُ) و(النضْرُ) عطفًا على محل الاسم المنادى، وهو (زيدُ)، ومحلهُ النصب؛ لذلك جاء النصب في التوابع أعلاه، وبهذا فإنَّ الشيء يُرد إلى أصله، (٣٩) وهو ما عليه جمهور القراء في قراءة: ﴿يَا جِبَالَ أُوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾، بنصب ﴿وَالطَّيْرُ﴾، كما ذكره. وكأَنَّ أبا عمرو بن العلاء ومن معه، يجعلون التابع المحلى بـ (أل) بمنزلة المنادى في المعنى، ومحلّه النصب.

وقد ردَّ هذا الكلام ابن عصفور؛ لأنَّه يرى أننا لا نستطيع أن نقول: (يا الرجلُ)، و(يا النضْرُ)، فلا يُجمع النداء مع الألف واللام، وقد حكم على هذا بالخطأ بقوله: ((أما أبو عمرو فيحتج على صحة مذهبه بأنَّه في المعنى منادى لنيابة حرف العطف مناب (يا)، والمنادى إذا كان معربًا كان منصوبًا فكذلك هذا، وأجاز الرفع تشبيهاً له بسائر التوابع، هذا خطأ؛ لأنَّه إنَّما كان يحكم له بحكم المعرب ولو صحت مباشرته لـ(يا)، وأما الألف واللام فتمنع من ذلك، فلما تعذرت المباشرة لم تكن بمنزلة المباشر فصار كسائر التوابع)). ( )

ويبدو أنَّ كلام ابن عصفور فيه تجنُّ، وتطاول على أبي عمرو بن العلاء؛ وذلك من خلال لهجته الشديدة على أبي عمرو ومن وافقه، ولنا أن نوجه الخلاف في هذه المسألة توجيهًا حسنًا يسيرًا، ونخرج من رِبْقَةِ هذا الإشكال، فإذا قلنا: إنَّ النصب في ﴿وَالطَّيْرُ﴾ بفعل محذوف كما سبق ذكره، أو أنَّه منصوب على أنَّه مفعول معه، لكان تعليلاً أفضل وأيسر وأقرب إلى الحقيقة، وفي حالة الرفع في: (يا زيدُ والعاقِلُ) فما أحسن القراء عندما وجهه على أنَّه معطوف على أُوْبِي أنت.

وبهذا نخرج من هذه الدائرة المغلقة، ومن التوجيهات البعيدة عن الواقع التي لا تعدو أن تكون من صنع بعض النحاة المتأخرين الذين حاولوا أن يقولوا النحاة القدماء ما لم يقولوه أو يعنوه. ولربما يعود موقف ابن عصفور المنتشد إلى تعصبه لمذهب سيبويه؛ لأننا وجدناه في مواطن كثيرة يوافق سيبويه ويصحح مذهبه أو يختاره، ويغلط من خالفه.

#### مخالفته ليونس بن حبيب (ت ١ هـ) في (لكنُّ) المخففة

يرى يونس بن حبيب - رحمه الله - أنَّ (لكنُّ) المخففة النون لا تكون حرف عطف، بل هي للاستدراك. (١)

وقد خالفه ابن عصفور في ذلك، إذ قال: ((فتبين إذن أنَّ الصحيح في (لكنُّ) أنَّها من حروف العطف))، (٢) ويقول أيضاً: ((وإن وقع بعدها مفرد، كانت عاطفة، ويكون معناها للاستدراك، ولا يُعطف بها إلا بعد نفي)). (٣)

وإذا تتبعنا أقوال النحاة في (لكن) المخففة، نجدهم على آراء ومذاهب متفرقة، فسيبويه يرى أنّها عاطفة، إلا أنّه لم يُعضد كلامه بشاهد شعري أو نثري، واشترط لذلك أن تكون (لكن) مسبوقة بنفي، ( ) نحو: ( ما مررت برجلٍ صالحٍ لكنّ طالِح)، وإذا لم تسبق بنفي فالكلام محال، فلا يجوز: ( مررت برجلٍ صالحٍ لكنّ طالِح).

أما المبرد فقد أورد باباً أسماه (باب حروف العطف بمعانيها)، ويذكر (لكن) في هذا الباب، ولم يتحدث به كونها حرف عطف، فبيّن بعض الأحكام الخاصة بها، إذا كانت عاطفة؛ ولكنه يذكر أنّها للاستدراك بعد النفي، ولا يجوز أن تدخل على واجب، وقد مثل لذلك ببعض الأمثلة، (٥) وكذلك فعل ابن السراج عندما ذكر (لكن) المخففة. (٦)

أما أبو سعيد السيرافي (تـ ٣٦هـ) فإنّه يرى (لكن) عاطفة بالواو وبغير الواو، إذ قال في ذلك: ((وأما (لكن) فإنّها إذا أتت بعد منفي جاز أن يكون ما بعدها عطفًا، كقولك: ((ما زرت زيدًا ولكنّ عمرًا، وما مررت بزیدٍ لكنّ عمرو، وما خرج زيدٌ لكنّ عمرو، وليس يكون بها عطف، إلا على هذا فوجب لما بعدها ما نفي عما قبلها...)). (٧)

أما ابن يعيش فيرى أنّها حرف عطف، يُعطف بها بعد النفي، ويكون معناها للاستدراك، ( ) وقد ذكر ابن يعيش في (لكن) ثلاثة مذاهب هي أنّها: ((للعطف والاستدراك، وذلك إذا لم تدخل عليها الواو، وكانت بعد نفي فعطفت مفردًا على مثله، ولمجرد الاستدراك وذلك إذا دخلت عليها الواو، وتكون حرف ابتداء يستأنف بعدها الكلام، نحو: (إنّما، وكأنّما، وليتّما)، وذلك إذا دخلت على الجملة)). (٩)

أما ابن مالك فإنّه يوافق يونس في أنّ (لكن) ليست بحرف عطف؛ بل هي للاستدراك ويرى أنّ العطف يكون بواو قبل (لكن)، وقد ردّ كلام النحاة بقوله: ((وما يوجد في كتب النحويين من نحو: ما قام سعد لكنّ سعيد، ولا تزر زيدًا لكنّ عمرًا، فمن كلامهم لا من كلام العرب، ولذلك لم يمثل سيبويه في أمثلة العطف إلا بـ (ولكن) وهذا من شواهد أمانته، وكمال عدالته؛ لأنّه لا يجيز العطف بها غير مسبوقة بواو، وترك التمثيل به لئلا يعتقد أنّه مما استعملته العرب)). (٥٠)

وتجدر الإشارة ههنا إلى أنّ ابن مالك ينقل لنا موافقة سيبويه ليونس في أنّ (لكن) غير عاطفة، بل العطف بالواو التي قبلها، وهذا ردّ، أو تحطئة لكثير من النحويين الأنف ذكرهم، الذين نقلوا عن سيبويه أنّ (لكن) عاطفة.

وقد وافق يونس وابن مالك أبو الفداء الأيوبي (تـ ٧٣٢هـ)، ويرى أنّ (لكن) تكون للاستدراك إذا وقع بعدها مفرد، وعندئذ يجب أن تكون مسبوقة بنفي، ونقل لنا أنّ الكوفيين أجازوا العطف بـ (لكن) بعد الإيجاب، ويرى أنّه ضعيف. (٥١)

وبعد هذا العرض لآراء النحاة يتبين لنا أنّهم على مذاهب في (لكن) أهى عاطفة أم غير عاطفة؟ وإذا ما عدنا إلى كلام يونس وابن عصفور وأعملنا الفكر فيهما نستنتج الآتي:

أنَّ يونس لا يرى العطف بـ (لكن)، بل هي حرف استدراك، والعطف بالواو؛ لأنَّه لا يجوز الجمع بين الواو و (لكن) إذا كان واحد منهما حرف عطف، ودليله على ذلك قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ الأحزاب فالواو في ﴿ولكن﴾ عاطفة، و(لكن) مهملة، وجملة ﴿رَسُولَ اللَّهِ﴾ معطوفة على خبر كان، (٥٢) وكان (لكن) عند يونس محمولة على (إن، وأن) المخففتين، وكان (لكن) بعد تخفيفها لم تخرج عن العمل. (٥٣)

أما ابن عصفور فيرى أنَّ (لكن) المخففة التي لا تسبق بالواو هي حرف عطف، وهو بذلك يخالف يونس وسيبويه على الرغم من ذكره رأياً لسيبويه كون (لكن) حرف عطف، وهذا مردود بما ورد في كتاب سيبويه وكلام ابن مالك الأنف الذكر، فسيبويه لا يستعمل (لكن) بمفردها إلا ومعها الواو، وهذه الواو عنده هي التي قامت بالعطف لا (لكن). ويقول ابن عصفور مدافعاً عن رأيه: ((فإن قيل: إنَّ العرب لا تستعمل (لكن) إلا مع الواو فالجواب: إنَّه قد حُكي من كلامهم: ما مررت برجل صالح لكن طالع بغير واو)). (٥) وكلام ابن عصفور في نظر؛ لأنَّه يرد كلام العرب بأوهام، فالمثال الذي استدلل به والذي ادَّعى أنَّه محكيٌّ وهو: (ما مررت برجل صالح لكن طالع)، إنَّما هو من صنْع النحاة، لا من كلام العرب، وبذلك فإنَّه يبطل مذهبه بنفسه. وقد نسب كل من أبي حيان (٧هـ) والأزهري مذهباً لابن عصفور في (لكن)، وهو أنَّ (لكن) عنده عاطفة بنفسها، ولكن لا بد لها من واو زائدة قبلها. (٥٥) وفي الحقيقة لم أعثر على رأي ابن عصفور هذا، ولكنني وجدته يرجح العطف بـ (لكن) من غير واو تسبقها كما مرَّ ذكره، وإذا صحَّ كلام أبي حيان والأزهري يتبين لنا أن ابن عصفور له آراء منفردة عن غيره، وهذه الآراء تميزه عن غيره من النحاة.

#### مخالفته الخليل بن أحمد الفراهيدي (تـ١٧٥هـ) في (إيَّاك)

مذهب الخليل في (إيَّاك)، (إيَّا) اسم، وهو مضاف والكاف في (إيَّاك) مضاف إليه، (٥٦) واستدل لذلك بما سمعه من العرب، قولهم: (٥٧) (إذا بلغ الرجل الستين فأياه وإيَّا الشواب).

وقد خالف ابن عصفور الخليل في مذهبه، إذ قال: ((وهذا من الشذوذ والقلة بحيث لا يقاس عليه، بل لنا أن نقول: هذه المضافة إلى الظاهر ليست بايًّا من إيَّاك، وإنَّ اتفقتا في اللفظ، بل هي اسم مظهر؛ لأنَّ المضمرة لا يضاف لأنَّه لا يفارقه التعريف ولا يضاف إلا إلى ما ينتكر)). (٥) وفي الحقيقة هناك خلاف بين النحاة في (إيَّاك).

فمذهب الخليل - رحمه الله - سبق ذكره، أنَّ (إيَّا) اسم مضمرة أضيف إلى الكاف والهاء والياء، فقالوا: (إيَّاك، إيَّاه، إيَّاي)، ولربما كان استلاله لذلك أنَّ (إيَّا) لا يُفيد معنى بمفرده، وهو لا يقع معرفة كباقي المضمرات، لذلك خصه العرب بالإضافة عوضاً عما منعه؛ (٥٩) لذلك قالوا: (إذا بلغ الرجل الستين فأياه وإيَّا الشواب).

وقد ذكر أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) حكاية عن الخليل أن (إيّا) مظهر ناب مناب المضمّر، (٦٠) وقد وافق الخليل في رأيه كل من الأخفش (ت٥١هـ) والمازني (ت٢٣٦هـ) والزجاج (٦١) وابن مالك، وهؤلاء يرون أن (إيّا) اسم مضمّر ويضاف إلى سائر المضمّرات. (٦٢)

ومذهب سيبويه أن (إيّا) هو ضمير، والكاف والهاء والياء المتصلة به ما هي إلا حروف تدل على المتكلم والمخاطب والغائب. (٦٣)

وفي حقيقة الأمر لم أجد رأي سيبويه هذا في كتابه، فكل الذي ذكره عن (إيّا) قوله: ((وحدثني من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول: إذا بلغ الرجل الستين فيآه وإيّا الشواب)). (٦٠) وقد نسب أبو حيان الأندلسي والسيوطي هذا الرأي إلى سيبويه. (٦٥)

وذهب الكوفيون إلى أن (إيّاك) جميعه ضمير، (٦٦) ومنهم من ذهب إلى أن الكاف والهاء والياء ضمائر منصوبة، و(إيّا) عماد لها. (٦٧)

ونعود إلى ابن عصفور الذي ذكر أوجه الخلاف في (إيّاك)، إذ فصل القول فيها وعرضها بشكل وصفي جميل، ولكنّه لم ينسب الآراء إلى أصحابها عدا الخليل.

وبعد أن عرض مذاهب العلماء في (إيّاك) قام بتفنيد هذه المذاهب واحداً تلو الآخر، مردداً عبارته (هذا فاسد) عند عرضه لهذه المذاهب والآراء.

وبعد أن فسّد آراء النحاة اختار منها رأياً واحداً وهو أن (إيّا) اسم مضمّر والكاف والهاء والياء حروف تبين أحوال المتكلم والمخاطب والغائب. (٦٠)

وقد ردّ مذهب الخليل وهو من نحاة القرن الثاني الهجري، وكذلك ردّ سماع الخليل في المثل الآنف الذكر، وقد وصفه بالشذوذ والقلّة، وقد نبّه ابن عصفور على أمر في غاية الأهمية، وهو أن كل من ذكر إضافة (إيّا) إلى الكاف في (إيّاك) استدل بما ورد في المثل: (إذا بلغ الرجل الستين فيآه وإيّا الشواب).

وإذا أمعنا النظر في الشاهد السابق وجدناه بضيف (إيّا) إلى الاسم الظاهر وهو (الشواب)؛ لذا فإنّ هذا الشاهد لا علاقة له بـ (إيّاك)؛ لأنّ الكاف في (إيّاك) ليست اسماً ظاهراً.

وقد تنبه ابن عصفور على هذا الأمر، بدليل قوله في النص السابق: ((بل لنا أن نقول: هذه المضافة إلى الظاهر ليست بإيّا من إيّاك، وإن اتفقنا في اللفظ، بل هي اسم مظهر، لأنّ المضمّر لا يضاف؛ لأنّه لا يفارقه التعريف ولا يضاف إلا إلى ما يتنكر)). (٦٩)

وهنا تكمن براعة ابن عصفور في تعليقاته وتوجيهاته وتمحيصه للنصوص الواردة، وهذا أمر ميّزه عن غيره من الأعلام والعلماء في زمانه، إذ لم يكن نقالاً للآراء فقط؛ بل كان يورد الآراء ويناقشها ويعللها ويمحصها على وجوهاها، والدليل ما سبق ذكره.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ عدداً آخر ردّ مذهب الخليل في (إيّاك)، من هؤلاء أبو البركات الأنباري، وابن يعيش، والسيوطي، (٧٠) واحتجوا لرفضهم أنّه (( لا سبيل إلى الإضافة هاهنا؛ لأنّ الأسماء المضمّرة لا تضاف إلى ما بعدها؛ لأنّ الإضافة تُراد للتعريف والمضمّر أعلى مراتب التعريف فلا يجوز إضافته إلى غيره، فوجب أن لا يكون لها موضع من الإعراب)). (٧١)

## حاشية البحث

- (١) ينظر: شرح الجمل: ٥٠/١.
- (٢) ينظر: المصدر نفسه: ٦١ .
- (٣) ينظر: المصدر نفسه: ٩١ .
- ( ) ينظر: المصدر نفسه.
- (٥) ينظر: المصدر نفسه: ٥٠/١، والمقرب: ٥ .
- (٦) ينظر: شرح الجمل: ٩٠/١.
- (٧) ينظر: المصدر نفسه: ٥٦/١، والمقرب: ٢٧.
- ( ) ينظر: شرح الجمل: ٩١ / ١ .
- (٩) ينظر: المصدر نفسه: ٦/١.
- (١٠) ينظر: إرتشاف الضرب: ٦٢٩/٢.
- (١١) شرح التصريح: ١٠٦١ / ١، وينظر: شرح الجمل: ٦ / ١.
- (١٢) صاحب الكسائي وأخذ عنه، ينظر: إنباه الرواة: ٣١٣/٢ - ٣١ .
- (١٣) شرح الجمل: ١٦٧/٢.
- ( ) ينظر صفحة (٧) من هذا البحث.
- (١٥) ينظر صفحة (١١) من هذا البحث.
- (١٦) ينظر: كتاب سيوييه: ٢٠٧/٣، وشرح الجمل: ٢٠٦/٢.
- (١٧) ينظر: كتاب سيوييه: ٢٠٧/٣، وشرح المفصل: ١٧٢/١، والمقرب: ٣٦٠.
- ( ) شرح الجمل: ٢٠٦-٢٠٧، وينظر: المقرب: ٣٦١.
- (١٩) ينظر: شرح كتاب سيوييه للسيرافي: ٧/٣ .
- (٢٠) كتاب سيوييه: ٢٠٧/٣.
- (٢١) شرح الكافية الشافية: ٧/٢.
- (٢٢) ينظر: شرح التصريح: ٢٢١/٢.
- (٢٣) شرح الجمل: ٢٠٧/٢.
- ( ) لم أجد نسبة هذا الرأي لأبي عمرو في كتاب سيوييه، ينظر في المسألة: كتاب سيوييه: ٥٢ / ١، ووجدت هذه النسبة في الكتب الآتية: المقتضب: ٢١٢/، والأصول في النحو: ٣٣٧/١، وشرح الجمل: ٩٢/٢، وشرح المفصل: ١/ ٣٢، وشرح التصريح: ١٧٦/٢.
- (٢٥) ينظر: شرح المفصل: ١/ ٣٢.
- (٢٦) شرح الجمل: ٩٢/٢.
- (٢٧) كاتب سيوييه: ٦٢ / ١ .
- ( ) وهي قراءة ابن إسحاق ونصر بن عاصم ومسلمة بن عبد الملك، ينظر: معاني القراءات: ٣٩١.
- (٢٩) ينظر: كتاب سيوييه: ٧٢ / ١ .
- (٣٠) معاني القرآن: ٣٥٥/٢.
- (٣١) ينظر: المصدر نفسه.
- (٣٢) المقتضب: ٢١٣/.
- (٣٣) ينظر: الأصول في النحو: ٣٣٦/١، وشرح المفصل: ٣٢٩/١.
- ( ) شرح المفصل: ٢٩/١.
- (٣٥) ينظر: المقتضب: ٢١٢-٢١٣، وشرح الجمل: ٩٢/٢.
- (٣٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: / ١ .
- (٣٧) ينظر: شرح التصريح: ١٧٦/٢.
- ( ) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: / ١ .
- (٣٩) ينظر: كتاب سيوييه: ٦٢ / ١ .
- ( ) شرح الجمل: ٩٢/٢.

- ( ) لم أجد رأي يونس في كتاب سيبويه ووجدته في الكتب الآتية: ينظر: شرح الجمل: ٢٢٣/١، وشرح التصريح: ١٣٥/٢، وهمع الهوامع: ٣٣/١ .
- ( ٢ ) شرح الجمل: ١/ ٢٢ .
- ( ٣ ) المقرب: ٣١٠ .
- ( ) ينظر: كتاب سيبويه: ٣٨١ .
- ( ٥ ) ينظر: المقتضب: ١٢/١ .
- ( ٦ ) ينظر: الأصول في النحو: ٥٧/٢ .
- ( ٧ ) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٢٦-٣٢٧/٢ .
- ( ) ينظر: شرح المفصل: ٥/ ٢ .
- ( ٩ ) المصدر نفسه: ٢٩/٥ .
- ( ٥٠ ) شرح التسهيل: ٢٠٢/٣ .
- ( ٥١ ) ينظر: الكناش: ١٠٦/٢ .
- ( ٥٢ ) ينظر: إعراب القرآن لمحيي الدرويش: ٣٦/ ١ .
- ( ٥٣ ) ينظر: شرح المفصل: ٢٩/٥ .
- ( ٥ ) شرح الجمل: ١/ ٢٢ .
- ( ٥٥ ) ينظر: إرتشاف الضرب: ٦٢/٢، وشرح التصريح: ١٣٥/٢ .
- ( ٥٦ ) ينظر: كتاب سيبويه: ٢٧٩/١ .
- ( ٥٧ ) مثل عربي ينسب للخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٥ .
- ( ٥ ) شرح الجمل: ٢/ ٢١ .
- ( ٥٩ ) ينظر: الإنصاف: ٢٠٣/٢ المسألة (٩)، وإرتشاف الضرب: ٧/١ .
- ( ٦٠ ) ينظر: الإنصاف: ٢٠٣/٢ (المسألة ٩) .
- ( ٦١ ) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٥٣/١، وإرتشاف الضرب: ٧/١ .
- ( ٦٢ ) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٥٣/١، وهمع الهوامع: ٢٠٦/١ .
- ( ٦٣ ) ينظر: كتاب سيبويه: ٢٧٩/١ .
- ( ٦ ) المصدر نفسه .
- ( ٦٥ ) ينظر: إرتشاف الضرب: ٧/١ ، وهمع الهوامع: ٢٠٦/١ .
- ( ٦٦ ) ينظر: الإنصاف: ٢٠٣/٢ (المسألة ٩)، وإرتشاف الضرب: ٧/١ .
- ( ٦٧ ) ينظر: شرح الجمل: ٢٢-٢١/٢ .
- ( ٦ ) ينظر المصدر نفسه .
- ( ٦٩ ) المصدر نفسه .
- ( ٧٠ ) ينظر الإنصاف: ٢٠ /٢ (المسألة ٩)، وشرح المفصل: ٨٣ ، وهمع الهوامع: ٢٠٦/١ .
- ( ٧١ ) الإنصاف: ٢٠ /٢ (المسألة ٩) .

## المصادر والمراجع

### القرآن الكريم.

- إرتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (ت ٧هـ)، تحقيق: مصطفى أحمد التَّماس، ط١، مطبعة المدني، القاهرة- مصر ١٠ هـ ١٩٠٠ م .
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السَّراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان ٢ هـ ١٩٩٩ م .
- إعراب القرآن الكريم وبيانه، محيي الدين الدرويش، ط٧، دار ابن كثير ودار اليمامة للطباعة والنشر، دمشق - بيروت ٢٣ هـ ٢٠٠٢ م .

- انباه الرواة على أنباه النحاة، أبو الحسن علي بن يوسف القفطي(ت ٦٢هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا - بيروت ٢ ١هـ - ٢٠٠٠.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري(ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: حسن حمد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ١ ١هـ - ١٩٩٩م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد(شرح التسهيل)، جمال الدين ابن مالك(ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ١ ١هـ - ١٩٩٩م.
- شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى(ت ٩٠٥هـ)، عيسى الباب الحلبي وشركاه.
- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي(ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، دار الكتب، الموصل - العراق ٠ ١هـ - ١٩٩٠م.
- شرح الكافية الشافية، جمال الدين ابن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، دار المأمون للتراث السعودية ٠ ١هـ - ١٩٩٠م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي(ت ٣٦٦هـ) تحقيق: أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ٢ ١هـ - ٢٠٠٠م.
- شرح المفصل، موفق الدين ابن يعيش(ت ٦٠٠هـ)، تحقيق: د. أميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ٢ ١هـ - ٢٠٠١م.
- كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت ١٠٠هـ)، تحقيق: د. عبد السلام محمد هارون، مطبعة المدنب، القاهرة - مصر ١ ١هـ - ١٩٩٢م.
- الكُنَّاش في فني النحو والصرف، عماد الدين أبي الفداء اسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي(صاحب حماة) (ت ٧٣٢هـ)، تحقيق: د. رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت ٢٥ ١هـ - ٢٠٠٠م.
- معاني القرآن، أبو زكريا الفراء(ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: محمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار السرور للطباعة والنشر.
- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري(ت ٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلي، ط١، دار الحديث للطباعة والنشر، القاهرة - مصر ٢ ١هـ - ٢٠٠٥م.
- معاني القراءات، أبو منصور الأزهرى(ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد فريد المزيدي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ٢ ١هـ - ١٩٩٩م.
- المقتضب، أبو العباس المبرد(ت ٢٠٠هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب.
- المقرب ومعه مُثُل المقرب، ابن عصفور الأشبيلي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ١ ١هـ - ١٩٩٩م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي(ت ٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ١ ١هـ - ١٩٩٩م.

## الرسائل الجامعية

- المقرب دراسة وتحليل، حسين إبراهيم مبارك، رسالة ماجستير، كلية الآداب - جامعة بغداد ٢ ١هـ - ١٩٩٩م.